المركز الدولي للحقوق والحريات

التحديث الحقوقي اليومي

9-12-2025

رقم الأرشفة SY-HR-DLR-2025-12-9

تاريخ الإصدار 10-12-2025

مقدمة التقرير

يرصد هذا التقرير اليومي أبرز انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في سوريا، ويوثق الاعتداءات التي طالت المدنيين من قبل أطراف النزاع الرئيسية، بما يشمل

- الحكومة السورية
- المجموعات المسلحة
- الحكومة التركية.
- الحكومة الإسرائيلية
- التحالف الدولي
- اي جهات اخرى ذات صلة، ...

يهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على طبيعة الانتهاكات، توزيعها الجغرافي، والجهات المسؤولة عنها، إضافة إلى تقديم توثيق حقوقي وتحليل أولي لأثر هذه الانتهاكات على المدنيين.

- يحتوي هذا التقرير على بيانات مرقمة وتحليلات حقوقية أولية بناءً على المعايير الدولية.
- جميع المعلومات الواردة تم توثيقها من مصادر ميدانية محايدة.
- يُمنع الاقتباس أو إعادة النشر دون الإشارة للمصدر الكامل.

رصد وتحليل انماط الانتهاكات

القتل خارج نطاق القضاء واستهداف المدنيين – عدد الانتهاكات: 6، توزيع المحافظات: دمشق (2)، طرطوس (1)، اللاذقية (2)، حمص(1) الجهات المنفذة: مجموعات مسلحة رديفة، أجهزة أمن حكومية، عناصر غير نظامية

- *استهداف متعمد للمدنيين في مناطق ذات كثافة سكانية، دون وجود أهداف عسكرية، باستخدام الأسلحة النارية والمتفجرات، وبنية واضحة لإيقاع أكبر عدد من الضحايا*
- *انتهاك المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، القانون الإنساني الدولي (اتفاقيات جنيف الرابعة)*

الاختفاء القسري – عدد الانتهاكات: 1، توزيع المحافظات: حماة(1) الجهات المنفذة: مسلحون مجهولو الهوية

- *اختطاف مدنيين دون الكشف عن مصيرهم، وغياب أي إجراءات قضائية أو حماية قانونية*
- *انتهاك الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري*

التمييز والاضطهاد على أساس ديني/طائفي/قومي/جندري – عدد الانتهاكات: 6، توزيع المحافظات: حمص (3)، اللاذقية (3)الجهات المنفذة: مجموعات مسلحة مجهولة، قوات رديفة، عناصر أمن رسميين

- *استهداف مباشر للأفراد والمنازل على أساس الهوية الدينية أو الطائفية، استخدام رموز دينية بشكل عدائي، ضعف الاستجابة الرسمية*
- *انتهاك المادة 18 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأقليات*

خطاب الكراهية والتحريض على العنف – عدد الانتهاكات: 2، توزيع المحافظات: حمص (1)، اللاذقية(1) الجهات المنفذة: أفراد موالون للحكومة، عناصر مجهولة الهوية

- *استخدام شعارات طائفية وتكبيرات دينية خارج سياقها لإثارة التوتر والتحريض على الكراهية داخل الأحياء ذات طابع ديني معين*
- *انتهاك المادة 20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية*

الاعتداء على السيادة والسلامة الإقليمية – عدد الانتهاكات: 2، توزيع المحافظات: دمشق (1)، القنيطرة(1) الجهات المنفذة: الحكومة الإسرائيلية

- *توغل عسكري مباشر أو تحليق غير مصرح به داخل الأراضي أو الأجواء السورية، تنفيذ عمليات عسكرية أو استطلاعية دون تفويض أممي*

- *انتهاك ميثاق الأمم المتحدة، اتفاقية فك الاشتباك 1974، القانون الدولي الإنساني*

الهجمات العشوائية ضد المدنيين – عدد الانتهاكات: 3، توزيع المحافظات: دمشق (2)، حمص(1) الجهات المنفذة: مجموعات مسلحة تابعة للحكومة أو لقوات رديفة، مجموعات غير خاضعة لقيادة مركزية

- *استخدام أسلحة نارية أو متفجرات داخل مناطق مأهولة بالسكان، بدون تمييز بين أهداف مدنية وعسكرية، وعدم اتخاذ أي تدابير للحماية*

- *انتهاك القانون الدولي الإنساني (مبدأ التمييز ومبدأ التناسب)*

الترهيب الأمني وقمع حرية التعبير والتجمع – عدد الانتهاكات: 4، توزيع المحافظات: اللاذقية (1)، طرطوس (1)، حماة (1)، دمشق(1) الجهات المنفذة: أجهزة أمن حكومية

- *فرض المشاركة في فعاليات سياسية باستخدام التهديد، تسجيل أسماء المضربين، إطلاق نار على منازل المدنيين، استخدام عناصر أمنية لترهيب السكان*

- *انتهاك المواد 19 و21 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الدستور السوري*

تاريخ التوثيق	المحافظة	الحي أو القرية	الجهة	نوع الانتهاك	معتقل	جريح	قتيل	مخطوف/ة	غير محدد
9/12/2025	اللاذقية	بلدة حميميم	الحكومة السورية	تقييد الحق في حرية التعبير والتجمع، تهديد الأمن الاجتماعي، استخدام سلطوي للإكراه المدني، قمع حرية المعتقد والموقف السياسي، تلاعب اجتماعي قسري، قصور مؤسسي في احترام الحريات المكفولة	0	0	0	0	0
9/12/2025	اللاذقية	منطقة الزراعة	الحكومة السورية	القتل خارج نطاق القانون، استهداف قائم على الهوية الدينية، استخدام القوة دون سند قانوني، حرمان من الحق في الحياة، انهيار الحماية المؤسسية، تهديد الأمن الاجتماعي	0	0	1	0	0
9/12/2025	طرطوس	مدينة دريكيش	الحكومة السورية	الترهيب الأمني للمجتمع المدني، قمع حرية الرأي والتعبير، تهديد مباشر لحق الإضراب، استخدام السلطة لأغراض انتقامية، قصور مؤسسي في حماية الحقوق الأساسية	0	0	0	0	0
9/12/2025	حماة	قرية حنجور	الحكومة السورية	استخدام مفرط للقوة ضد السكان المدنيين، التهديد المباشر بالسلاح، تقييد حرية التعبير والموقف السياسي، انتهاك الحق في السلامة الجسدية، قمع الإضراب السلمي، قصور مؤسسي في احترام الحريات الأساسية	0	1	0	0	0
9/12/2025	دمشق	حي التضامن	الحكومة السورية	الترهيب الأمني للسكان المدنيين، قمع حرية التعبير والموقف السياسي، تهديد غير قانوني باستخدام أدوات الدولة، قصور مؤسسي في احترام الحريات المكفولة	0	0	0	0	0
9/12/2025	دمشق	ساحة الأمويين	مجموعات مسلحة / قوات رديفة	القتل خارج نطاق القانون، استهداف عشوائي للمدنيين، ترويع السكان، استخدام القوة دون سند قانوني، تهديد الأمن الاجتماعي، ضعف الدولة المركزية	0	0	2	0	0
9/12/2025	حمص	حي كرم الزيتون / الشارع 22	مجموعات مسلحة / قوات رديفة	محاولة اعتداء قاتل باستخدام متفجرات، استهداف مباشر لمنشأة سكنية مدنية، تهديد الأمن الاجتماعي، استهداف قائم على الهوية الدينية، ضعف الدولة المركزية	0	0	0	0	1
9/12/2025	حمص	حي كرم الزيتون / الشارع 27	مجموعات مسلحة / قوات رديفة	إطلاق نار مباشر على منشأة تجارية، محاولة قتل مدنيين، استهداف قائم على الهوية الدينية، تهديد السلامة العامة، ضعف الدولة المركزية	0	3	0	0	1
9/12/2025	حمص	حي عكرمة / شارع رضى الشبيبي	مجموعات مسلحة / قوات رديفة	محاولة قتل عمد، ترويع السكان المدنيين، هجوم عشوائي باستخدام مواد متفجرة، استهداف طائفي قائم على الهوية، تقويض الأمن العام، ضعف الدولة المركزية	0	0	0	0	1
9/12/2025	حماة	مدينة سلحب	مجموعات مسلحة / قوات رديفة	اختفاء قسري، حرمان غير قانوني من الحرية، تهديد الأمن الاجتماعي، استغلال حالة ضعف الدولة المركزية في الحماية العامة، انتهاك الحق في الأمان الشخصي	0	0	0	1	1
9/12/2025	طرطوس	مدينة بانياس / حي القوز	مجموعات مسلحة / قوات رديفة	القتل خارج نطاق القانون، استهداف قائم على الانتماء المجتمعي، ترهيب جماعي، تهديد الأمن الاجتماعي، استخدام سلاح غير منضبط، ضعف الدولة المركزية في ضبط الجهات الرديفة	0	1	1	0	0
9/12/2025	اللاذقية	حي دمسرخو	مجموعات مسلحة / قوات رديفة	استفزاز طائفي ممنهج، تخويف جماعي بالسلاح، تهديد الأمن الاجتماعي، التحريض على الكراهية الدينية، انتهاك الحق في السلامة النفسية والجسدية، ضعف الدولة المركزية	0	0	0	0	0

9/12/2025	حمص	قرية بيت حنا	مجموعات مسلحة / قوات رديفة	استفزاز طائفي مباشر، انتهاك حرمة أماكن العبادة، التحريض على الكراهية الدينية، تهديد السلامة النفسية، تقويض السلم الأهلي، ضعف الدولة المركزية	0	0	0	0	0
9/12/2025	اللاذقية	حي اليهودية	مجموعات مسلحة / قوات رديفة	القتل خارج نطاق القانون، استهداف طائفي قائم على الهوية الدينية، إطلاق نار مباشر على المدنيين، ترويع جماعي، تهديد الحق في الحياة والأمان، ضعف الدولة المركزية	0	9	0	0	1
9/12/2025	دمشق	ساحة الأمويين	مجموعات مسلحة / قوات رديفة	القتل خارج نطاق القانون، استهداف مدنيين بشكل عشوائي، ترويع السكان، فشل في التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية، تهديد الأمن الاجتماعي، ضعف الدولة المركزية	0	0	1	0	1
9/12/2025	دمشق	المجال الجوي	الجيش الإسرائيلي	انتهاك سيادة المجال الجوي لدولة عضو في الأمم المتحدة، تنفيذ عمليات استطلاع عسكري عدائي، تهديد مباشر للسلم والأمن الإقليمي، دعم مباشر لهجوم عسكري غير مشروع، استخدام غير مصرح به للقوة الجوية، تهديد الأمن المدني الجوي	0	0	0	0	0
9/12/2025	القنيطرة	خان أرنبة / المنطقة العازلة	الجيش الإسرائيلي	انتهاك لحرمة الأراضي السورية، توغل غير قانوني داخل منطقة منزوعة السلاح، استخدام القوة النارية ضد مدنيين عزل، إصابة مدنيين خلال مظاهرة سلمية، تهديد مباشر للسلامة الجسدية، خرق اتفاقية فك الاشتباك، انتهاك القانون الدولي الإنساني، خرق السيادة الإقليمية	0	2	0	0	0
				الإجمالي	0	17	5	1	5

أولا – الحكومة السورية

المحافظة: محافظة اللاذقية

المكان: محافظة اللاذقية ‹مدينة اللاذقية ‹منطقة الزراعة

التاريخ: 8 كانون الأول / ديسمبر 2025 (تاريخ الحدث)، 9 كانون الأول / ديسمبر 2025 (تاريخ التوثيق)

نوع الانتهاك: القتل خارج نطاق القانون، استهداف قائم على الهوية الدينية، استخدام القوة دون سند قانوني، حرمان من الحق في الحياة، انهيار الحماية المؤسسية، تهديد الأمن الاجتماعي

التفاصيل الميدانية: وثق المركز الدولي للحقوق والحريات **جريمة قتل متعمدة ذات طابع طائفي** راح ضحيتها الشاب المدني **مراد محرز** بتاريخ 8 كانون الأول / ديسمبر 2025، في منطقة الزراعة بمدينة اللاذقية.

التوثيق:

وفق الشهادات: كان الضحية عائدًا سيرًا على الأقدام تحت المطر بعد انتهاء عمله في إحدى الكافتيريات، حين اعترضه **عنصر رسمي تابع لجهاز الأمن العام** وسأله بشكل مباشر عن انتمائه الديني.

وبمجرد أن أجاب بأنّه **علوي**، قام العنصر بإطلاق النار عليه من مسافة قريبة، فأصابه في منطقة الصدر، ما أدى إلى وفاته بعد دقائق.

لم يُقدم أي تدخل إسعافي، بل أظهرت المشاهد المتداولة أن بعض المارة قاموا بتصويره وهو يحتضر، دون محاولة إنقاذ، في **انهيار أخلاقي ومجتمعي خطير**.

تؤكد مصادر مقربة أن الضحية شاب فقير، لا يملك هاتفًا محمولًا، وكان يعيل والدته المريضة بالسرطان، ما يضاعف قسوة الانتهاك.

- **صورة الضحية مراد**

التقييم الحقوقي:

هذه الحادثة تُعد **جريمة قتل عمد على أساس طائفي** ارتكبها عنصر رسمي، خارج أي إجراء قانوني أو ظرف أمني يمكن تبريره.

يمثل السلوك خرقًا فادحًا للحق في الحياة، ويندرج ضمن **نمط اضطهاد طائفي مباشر** يهدد السلم الأهلي. كما يبرز الانهيار الواضح لدور مؤسسات الدولة في حماية المواطنين من الانتهاكات الصادرة عن عناصرها.

المحافظة: محافظة اللاذقية

المكان: محافظة اللاذقية ‹بلدة حميميم

التاريخ: 8 كانون الأول / ديسمبر 2025 (تاريخ الحدث)، 9 كانون الأول / ديسمبر 2025 (تاريخ التوثيق)

نوع الانتهاك: تقييد الحق في حرية التعبير والتجمع، تهديد الأمن الاجتماعي، استخدام سلطوي للإكراه المدني، قمع حرية المعتقد والموقف السياسي، تلاعب اجتماعي قسري، قصور مؤسسي في احترام الحريات المكفولة

التفاصيل الميدانية: وثق المركز الدولي للحقوق والحريات استخدام الحكومة السورية أدوات دعائية ودينية للترويج الإجباري لفعالية عيد النصر في حميميم، من ضمنها مكبرات الصوت في جامع علي زين العابدين، التي دعت السكان إلى الخروج للشوارع في تمام الساعة العاشرة صباحًا من يوم 8 كانون الأول / ديسمبر 2025، بصيغة أمرية تفتقر لأي اختيار طوعي بهدف المشاركة بعيد النصر.

التوثيق:

وفق الشهادات: ترافق ذلك مع انتشار كثيف لعناصر الدوريات الأمنية والعسكرية في شوارع البلدة، أظهر سلوكًا تهديديًا مباشرًا للسكان، تمثل في توجيه إنذارات شفهية وميدانية للأهالي بضرورة الامتثال، بما في ذلك التلويح بعواقب غير محددة في حال الرفض أو التخلّف عن المشاركة.

وتأتي هذه الإجراءات في سياق بالغ الحساسية، إذ لا يزال عدد كبير من السكان يعيشون حالة حداد فعلي على أبنائهم الذين قُتلوا في أحداث موثقة بتاريخ 7 و8 آذار / مارس 2025، بالإضافة إلى أحداث وقعت خلال شهري أيلول وتشرين الأول / 2025، ما يجعل من فرض مظاهر احتفالية إجبارية نوعًا من الانتهاك الصارخ للخصوصية المجتمعية والكرامة الإنسانية.

هذا التحشيد يهدف ضمنيًا إلى كسر الإضراب السلمي الذي دعا إليه الشيخ "غزال"، والذي امتثل له عدد كبير من أبناء الطائفة في المنطقة، مما يُظهر وجود نية سياسية مباشرة في كسر الموقف المدني الاحتجاجي باستخدام وسائل غير قانونية تقوم على الإكراه والتهديد، بدل الحوار أو احترام الحقوق الفردية.

التقييم الحقوقي:

تُعد هذه الواقعة مثالًا واضحًا على نمط سلطوي يقوم على **الإكراه المدني الجماعي**، باستخدام أدوات السلطة الدينية والإدارية والأمنية في فرض سلوك محدد على السكان، دون احترام للإرادة الفردية أو الظرف الاجتماعي العام.

يتضح من السياق أن العملية تستهدف تفكيك موقف احتجاجي سلمي (الإضراب المدني) باستخدام أدوات تهديدية، بما يشكل **تعديًا مؤسسيًا منهجيًا** على حرية الرأي والتعبير وحرمة المعتقد والموقف السياسي.

كما تُبرز الواقعة أحد وجوه **القصور المؤسسي** في احترام التعددية داخل المجتمع المحلي، رغم كون المنطقة خاضعة إداريًا للدولة المركزية، مما يضعف ثقة السكان في آليات الإنصاف والعدالة.

المحافظة: محافظة طرطوس

المكان: محافظة طرطوس > مدينة دريكيش

التاريخ: 8 كانون الأول / ديسمبر 2025 (تاريخ الحدث)، 9 كانون الأول / ديسمبر 2025 (تاريخ التوثيق)

نوع الانتهاك: الترهيب الأمني للمجتمع المدني، قمع حرية الرأي والتعبير، تهديد مباشر لحق الإضراب، استخدام السلطة لأغراض انتقامية، قصور مؤسسي في حماية الحقوق الأساسية

التفاصيل الميدانية: وثق المركز الدولي للحقوق والحريات قيام مجموعة مسلحة تابعة لجهاز الأمن العام، اقتحام السوق التجاري الرئيسي في مدينة دريكيش، ذات الغالبية العلوية في محافظة طرطوس، صباح يوم 8 كانون الأول / ديسمبر 2025، وذلك على خلفية التزام المحال التجارية في المدينة بحالة الإضراب المدني التي يشهدها الساحل السوري في الأيام الأخيرة.

التوثيق:

وفق الشهادات: قامت المجموعة بتسجيل أسماء المحال التي أُغلقت تضامنًا مع دعوة الإضراب، الذي أعلنته شخصيات اجتماعية ودينية احتجاجًا على موجة القمع والقتل والاستهداف التي طالت أبناء المنطقة مؤخرًا.

وقد وُجّهت تهديدات لفظية مباشرة لأصحاب تلك المحال، تتضمن تلميحات باتخاذ إجراءات عقابية لاحقة، منها الإغلاق القسري أو الاستدعاءات الأمنية، في حال استمر الامتناع عن فتح المتاجر أو التفاعل مع الفعاليات الرسمية.

ورغم أن عملية الاقتحام لم تشهد استخدامًا فعليًا للقوة، إلا أن السلوك الأمني المتمثل في الظهور المسلح، وتسجيل الأسماء، وإطلاق التهديدات، يدخل ضمن ممارسات الترهيب الممنهج ضد النشاط المدني السلمي، ويمثل انتهاكًا صريحًا للحق في التعبير والموقف السياسي.

التقييم الحقوقي:

يمثل هذا الحادث أحد أشكال الترهيب الأمني الممنهج ضد مواطنين يمارسون حقهم في التعبير السلمي من خلال الإضراب، وهو شكل مشروع من أشكال الاحتجاج في القانون الوطني والدولي.

استخدام جهاز أمني رسمي لتسجيل أسماء المضربين، وتوجيه تهديدات مباشرة لهم، يدخل ضمن إطار القمع المؤسسي، الذي يُمارَس في بيئة تفتقر لضمانات الحريات العامة، ويفرض رقابة قسرية على النشاط المدني.

ورغم وقوع الحادث في منطقة خاضعة بالكامل لسيطرة الحكومة المركزية، فإن السلطات لم توفر أي حماية قانونية للمشاركين في الإضراب، ما يُبرز قصورًا مؤسسيًا في تطبيق النصوص الدستورية المتعلقة بحرية التعبير والتجمع.

المحافظة: محافظة حماة

المكان: محافظة حماة ‹ريف مصياف ‹قرية حنجور

التاريخ: 8 كانون الأول / ديسمبر 2025 (تاريخ الحدث)، 9 كانون الأول / ديسمبر 2025 (تاريخ التوثيق)

نوع الانتهاك: استخدام مفرط للقوة ضد السكان المدنيين، التهديد المباشر بالسلاح، تقييد حرية التعبير والموقف السياسي، انتهاك الحق في السلامة الجسدية، قمع الإضراب السلمي، قصور مؤسسي في احترام الحريات الأساسية

التفاصيل الميدانية: وثق المركز الدولي للحقوق والحريات قيام عناصر تابعين لجهاز الأمن العام بإطلاق النار بشكل مباشر على منازل المدنيين في قرية حنجور بريف مصياف، وذلك بتاريخ 8 كانون الأول / ديسمبر 2025.

التوثيق:

وفق الشهادات: جاءت الحملة بهدف إلى **إجبار السكان على المشاركة في الفعاليات الرسمية "عيد النصر"**،

والتي كانت السلطات قد أعلنت عنها في عدد من مناطق الساحل السوري، بالتوازي مع تصاعد الرفض الشعبي والإضرابات الواسعة.

وقد شهدت القرية تصعيدًا خطيرًا في سلوك عناصر الأمن، تمثل بإطلاق نار حي على منازل مأهولة، ما أدى إلى **حالة ذعر شديدة في صفوف السكان، وإصابة عدد من المدنيين بجروح طفيفة** أثناء محاولتهم الاحتماء داخل منازلهم، لا سيما في الغرف الداخلية، وسط غياب أي سياق أمني يبرر هذا السلوك.

وتُظهر الحادثة نمطًا قسريًا من استخدام السلطة الرسمية لفرض التفاعل مع الفعاليات العامة، بطريقة تُخالف المبادئ الأساسية للحرية الفردية، وتحمل طابعًا عقابيًا ضد الفئات التي رفضت الانخراط في تلك الفعاليات.

كما لم تُسجل أي استجابة إسعافية أو اعتذارات رسمية بعد الحادثة، ما يزيد من شدة الانتهاك، ويدعم مؤشرات **القصد والقمع المؤسسي المتعمد.**

التقييم الحقوقي:

يشكل هذا الحدث انتهاكًا جسيمًا للحقوق المدنية والسياسية، ويُظهر نمطًا من **الترهيب القائم على القمع المؤسسي،** حيث تُستخدم أدوات الدولة التنفيذية (جهاز الأمن العام) لفرض المشاركة القسرية في فعاليات سياسية، تحت طائلة التهديد الجسدي.

إطلاق النار على منازل مدنيين غير منخرطين في أي عمل عنفي أو احتجاجي مباشر يمثل **استخدامًا مفرطًا للقوة في غير موضعه القانوني،** ويؤشر إلى غياب الرقابة على تصرفات العناصر الأمنية، حتى ضمن مناطق تخضع بالكامل لسيادة الدولة.

تُعد الحادثة نموذجًا لـ **قصور مؤسسي مركّب،** لا في تأمين الحريات فقط، بل أيضًا في ضبط سلوك عناصر الدولة ذاتها.

المحافظة: محافظة دمشق

المكان: محافظة دمشق ‹مدينة دمشق ‹حي التضامن

التاريخ: 8 كانون الأول / ديسمبر 2025 (تاريخ الحدث)، 9 كانون الأول / ديسمبر 2025 (تاريخ التوثيق)

نوع الانتهاك: الترهيب الأمني للسكان المدنيين، قمع حرية التعبير والموقف السياسي، تهديد غير قانوني باستخدام أدوات الدولة، قصور مؤسسي في احترام الحريات المكفولة

التفاصيل الميدانية: وثق المركز الدولي للحقوق والحريات وقوع **حملة تهديدات مباشرة** بحق عدد من سكان **حي التضامن** في العاصمة دمشق، بتاريخ 8 كانون الأول / ديسمبر 2025، نفذها مسلحون يتبعون للأجهزة الأمنية الرسمية، بهدف **إجبار المدنيين على المشاركة القسرية في الفعاليات السياسية** التي أُطلق عليها رسميًا "يوم التحرير."

التوثيق:

وفق الشهادات: العناصر استخدموا **لغة تهديد صريحة** خلال جولاتهم في شوارع الحي، وطُلب من السكان الخروج والمشاركة في الاحتفالات بشكل فوري، مع توجيه تحذيرات لبعض العائلات بشكل مباشر، شملت تلميحات بالعقوبة الأمنية أو الحرمان من الخدمات في حال عدم الامتثال.

وقد تم تنفيذ هذه الضغوط **دون أي سند قانوني** أو قرار قضائي، بل بصيغة أمنية قائمة على الترهيب النفسي، وبأسلوب يهدف إلى **قمع الموقف الرافض للفعاليات السياسية المفروضة.**

ورغم وقوع الحادثة في حي يقع ضمن سيطرة الدولة المركزية، لم تُسجل أي محاولة رسمية للحد من سلوك العناصر أو تهدئة المخاوف، ما يعكس **قصورًا مؤسسيًا في ضمان ممارسة الحقوق المدنية والسياسية المكفولة دستوريًا.**

التقييم الحقوقي:

يُعد هذا السلوك **نمطًا من الترهيب المؤسسي المنهجي،** يستخدم فيه الجهاز الأمني سلطته لفرض موقف سياسي محدد على السكان، ما يُعد خرقًا صارخًا لحرية الرأي والتعبير، والحق في الامتناع عن المشاركة في الفعاليات العامة.

تنفيذ التهديدات في مناطق مدنية، باستخدام عناصر مسلحة، وبدون أي سند قانوني، يُظهر **خللًا وظيفيًا في أداء مؤسسات الدولة الرسمية،** ويدل على **قصور مؤسسي خطير** في احترام الحقوق المكفولة في الدستور والقانون الوطني والدولي.

ثانيا – مجموعات مسلحة/ قوات رديفة/ قوات امر واقع

المحافظة: محافظة دمشق

المكان: محافظة دمشق ،ساحة الأمويين

التاريخ: 8 كانون الأول / ديسمبر 2025 (تاريخ الحدث)، 9 كانون الأول / ديسمبر 2025 (تاريخ التوثيق)

نوع الانتهاك: القتل خارج نطاق القانون، استهداف عشوائي للمدنيين، ترويع السكان، استخدام القوة دون سند قانوني، تهديد الأمن الاجتماعي، ضعف الدولة المركزية

التفاصيل الميدانية: وثق المركز الدولي للحقوق والحريات تصاعدًا خطيرًا في مستوى العنف داخل العاصمة دمشق، وبشكل خاص في **ساحة الأمويين،** بتاريخ 8 كانون الأول / ديسمبر 2025، حيث خرجت **مجموعات مسلحة تابعة للحكومة السورية** عن السيطرة، وبدأت في تنفيذ **هجمات عشوائية ومباشرة ضد المدنيين،** باستخدام الأسلحة الخفيفة والمتوسطة.

التوثيق:

وفق الشهادات: سجل **سقوط قتلى** وجرحى وسط حالة من الفوضى والذعر، نتيجة إطلاق النار غير المنضبط

في منطقة مدنية مكتظة، دون وجود أي هدف عسكري ظاهر في المكان. **تُركت جثامين الضحايا في الشوارع** لساعات دون إسعاف، في مشهد صادم يعكس **انهيارًا أمنيًا كاملًا** في المنطقة.

وفي محاولة لاحتواء الموقف، دفعت الحكومة المؤقتة **تعزيزات عسكرية قادمة من حمص، درعا، وريف دمشق،** لكن هذه القوات لم تمارس أي تدخل وقائي مباشر لحماية المدنيين، بل ساد الصمت والتبرير الرسمي، حيث ادعى الإعلام الحكومي والرديف أن التعزيزات جاءت فقط لـ "ضبط الازدحام"، دون الإشارة إلى عمليات القتل أو الأعداد الكبيرة للضحايا، ما يُعد **تعمّدًا واضحًا في إخفاء الحقائق وتشويه السياق الأمني الفعلي.**

المشهد يوصف ميدانيًا بـ **الانفلات الخطير للقوة المسلحة خارج أي إطار قانوني،** في قلب العاصمة السورية، دون محاسبة أو استجابة طارئة فعالة، ما يعكس **ضعفًا حادًا في سلطة الدولة المركزية ضمن منطقة سيادية مباشرة.**

التقييم الحقوقي:

تُظهر هذه الحادثة **نمطًا سلوكيًا ممنهجًا من العنف العشوائي المسلح ضد السكان المدنيين** في منطقة ذات كثافة بشرية عالية.

يُمثل الاستهداف المباشر للمدنيين، دون تمييز، وفي ظل غياب أي مبرر عسكري، انتهاكًا جسيمًا للقانون الإنساني الدولي، ويعكس حالة **انهيار في تسلسل القيادة العسكرية لقوات الأمر الواقع.**

كما يشير استمرار الإعلام التابع للحكومة المؤقتة في نفي الوقائع وتضليل الرأي العام إلى **نية منهجية في إخفاء الأدلة والتهرب من المسؤولية،** ما يُسهم في تعزيز مناخ الإفلات من العقاب.

رغم أن الموقع المستهدف داخل العاصمة، لم تُسجّل استجابة حاسمة من الدولة السورية، ما يعكس **ضعف الدولة المركزية في ضمان الحماية داخل مناطق ولايتها السيادية.**

المحافظة: محافظة حمص

المكان: محافظة حمص <حي كرم الزيتون <الشارع 22

التاريخ: 8 كانون الأول / ديسمبر 2025 (تاريخ الحدث)، 9 كانون الأول / ديسمبر 2025 (تاريخ التوثيق)

نوع الانتهاك: محاولة اعتداء قاتل باستخدام متفجرات، استهداف مباشر لمنشأة سكنية مدنية، تهديد الأمن الاجتماعي، استهداف قائم على الهوية الدينية، ضعف الدولة المركزية

التفاصيل الميدانية: وثق المركز الدولي للحقوق والحريات استهدافًا مباشرًا تعرضت له شقة سكنية في **الشارع 22 من حي كرم الزيتون بمدينة حمص،** مساء يوم 8 كانون الأول / ديسمبر 2025. حيث ألقى شخص مجهول **قنبلة يدوية هجومية** على شرفة الشقة، التي كانت مأهولة لحظة الهجوم، ما أسفر عن **أضرار مادية كبيرة** في الواجهة الخارجية والجدران، دون تسجيل إصابات بشرية في صفوف السكان، الذين كانوا داخل المنزل وقت التفجير.

التوثيق:

وفق الشهادات: لم يكن هناك أي دافع جنائي واضح أو خلفية شخصية للهجوم، كما أُفيد أن **العائلة المستهدفة تنتمي للطائفة المرشدية،** ما يثير مخاوف جدية من **دوافع طائفية محتملة** خلف الاستهداف، في سياق متزامن مع تصاعد حوادث مشابهة في حمص.

التقييم الحقوقي:

يشكل هذا الاعتداء انتهاكًا مباشرًا وخطيرًا لحرمة الحياة المدنية، واستخدامًا لأداة قاتلة في منطقة مأهولة دون أي مبرر قانوني أو عسكري.

الاستهداف المتعمد لمنزل مدني، وبوجود سكان داخله، يُظهر **نية إيقاع أذى جسيم أو القتل،** بما يُعد محاولة اعتداء قاتل.

غياب الاستجابة الأمنية أو الإعلان عن أي تحقيق، رغم وقوع الحادثة في منطقة تحت سيطرة الدولة، يعكس **ضعفًا بنيويًا في قدرة الدولة على الحماية.**

المحافظة: محافظة حمص

المكان: محافظة حمص <حي كرم الزيتون <الشارع 27

التاريخ: 8 كانون الأول / ديسمبر 2025 (تاريخ الحدث)، 9 كانون الأول / ديسمبر 2025 (تاريخ التوثيق)

نوع الانتهاك: إطلاق نار مباشر على منشأة تجارية، محاولة قتل مدنيين، استهداف قائم على الهوية الدينية، تهديد السلامة العامة، ضعف الدولة المركزية

التفاصيل الميدانية: وثق المركز الدولي للحقوق والحريات اعتداءً مسلحًا استهدف محلًا تجاريًا في **الشارع 27 من حي كرم الزيتون بمدينة حمص،** مساء يوم 8 كانون الأول / ديسمبر 2025، حيث قام مجهولون بإطلاق نار مباشر من بندقية حربية على واجهة المتجر، ما تسبب في **أضرار مادية جسيمة** وإصابة **ثلاثة مدنيين بجروح متفاوتة،** نُقلوا على إثرها إلى المستشفى لتلقي العلاج.

التوثيق:

وفق الشهادات: الاستهداف وقع ضمن حي مدني خاضع للسيطرة الرسمية للدولة، دون وقوع أي اشتباك مسلح أو وجود سبب أمني ظاهر، مما يُرجّح وجود **نية متعمدة للإيذاء.**

أفادت مصادر محلية أن **صاحب المتجر المستهدف من أبناء الطائفة المرشدية،** وهو ما يتقاطع مع معطيات عن حوادث مشابهة في الفترة ذاتها، ما يفتح احتمالية البعد الهوياتي في دوافع الجريمة.

ورغم خطورة الاعتداء، لم تُسجل أي متابعة فورية من الجهات الأمنية، ولم تصدر توضيحات رسمية حول هوية الفاعلين.

التقييم الحقوقي:

يمثل هذا الهجوم **اعتداءًا مسلحًا مباشرًا على مدنيين،** لا يستند إلى أي خلفية أمنية مشروعة، ويشكّل انتهاكًا صارخًا لمبدأ حماية السكان المدنيين.

طبيعة السلاح المستخدم، وعدد الإصابات، وموقع الاستهداف، يشير إلى **نية القتل أو الإيذاء الجسدي العمد**، ما يضع الحادث ضمن **أعمال عنف ممنهجة موجهة ضد مجموعة ذات هوية دينية محددة**. ضعف الاستجابة الرسمية، وغياب أي متابعة قانونية، يؤكد **قصورًا مؤسسيًا في الحماية والمساءلة**.

المحافظة: محافظة حمص

المكان: محافظة حمص ‹مدينة حمص ‹حي عكرمة ‹شارع رضى الشبيبي

التاريخ: 8 كانون الأول / ديسمبر 2025 (تاريخ الحدث)، 9 كانون الأول / ديسمبر 2025 (تاريخ التوثيق)

نوع الانتهاك: محاولة قتل عمد، ترويع السكان المدنيين، هجوم عشوائي باستخدام مواد متفجرة، استهداف طائفي قائم على الهوية، تقويض الأمن العام، ضعف الدولة المركزية

التفاصيل الميدانية: وثق المركز الدولي للحقوق والحريات وقوع **هجوم مسلح باستخدام قنابل دفاعية هجومية**، نفّذه أفراد مسلحون مجهولون كانوا يستقلّون سيارة جيب فضية اللون دون لوحات واضحة، حيث أقدموا على رمي عدة قنابل داخل مناطق سكنية مدنية آمنة، في **شارع رضى الشبيبي ضمن حي عكرمة**، أحد أحياء مدينة حمص ذات الغالبية العلوية.

التوثيق:

وفق الشهادات: وقع الهجوم مقابل باب مقر نقابات العمال، في توقيت يشهد عادة حركة مدنية اعتيادية، وقد أدّى إلى **أضرار مادية واسعة** شملت واجهات المنازل، نوافذ الطوابق الأرضية، وعددًا من السيارات الخاصة، كما تساقطت شظايا معدنية داخل منازل مأهولة بالسكان، ما يثبت أن القنابل كانت **من النوع القاتل والمباشر**، وليس مجرد قنابل صوتية للترهيب.

كادت إحدى القنابل أن تؤدي إلى مقتل شاب مدني كان يمر بالقرب من موقع الانفجار، وقد نجا بأعجوبة، بحسب الشهادات الميدانية.

الهجوم يشكّل **تطورًا خطيرًا في نمط العنف الطائفي المتجدد** الذي يستهدف المدنيين في الأحياء العلوية تحديدًا، ويُظهر **عجزًا حادًا في أجهزة الدولة الأمنية عن ضبط الفاعلين** أو حماية السكان، رغم وقوع الحادثة في منطقة خاضعة بالكامل للسلطة الرسمية.

التقييم الحقوقي:

يشكل هذا الحادث اعتداءً مسلحًا مباشرًا على المدنيين، ويُمثل **جريمة محاولة قتل** ذات طابع طائفي، تُمارس عبر وسائل قاتلة في مناطق مأهولة بالسكان دون تمييز

تنفيذ الهجوم في حي مدني، دون أي مؤشر على وجود هدف عسكري، باستخدام قنابل حربية، يُعد **انتهاكًا صارخًا لمبدأ التمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية**، ومثالًا على **الترويع الجماعي كسلوك ممنهج ضد مجتمع محدد الهوية**.

كما يعكس الحادث **ضعفًا واضحًا في أداء أجهزة الدولة الأمنية داخل مناطق سيطرتها**، رغم وضوح طبيعة الهجوم ومكانه وتوقيته.

المحافظة: محافظة حماة

المكان: محافظة حماة ‹مدينة سلحب

التاريخ: 29 تشرين الثاني / نوفمبر 2025 (تاريخ الحدث)، 8 كانون الأول / ديسمبر 2025 (تاريخ التوثيق)

نوع الانتهاك: اختفاء قسري، حرمان غير قانوني من الحرية، تهديد الأمن الاجتماعي، استغلال حالة ضعف الدولة المركزية في الحماية العامة، انتهاك الحق في الأمان الشخصي

التفاصيل الميدانية: وثق المركز الدولي للحقوق والحريات حادثة اختطاف المواطن الشاب **محمود عدرة** في مدينة سلحب بريف حماة، وذلك بتاريخ 29 تشرين الثاني / نوفمبر 2025، حيث قام مسلحون مجهولو الهوية باقتياده من أمام أحد الشوارع في المنطقة، دون توفر أي معلومات عن الجهة المنفذة أو أسباب الاختطاف.

التوثيق:

وفق الشهادات: عملية الخطف تمت بسرعة ودون مقاومة، في ظل عدم وجود دوريات أمنية أو إجراءات حماية فعّالة في المنطقة، ما يُظهر **ضعفًا في قدرة الدولة المركزية على توفير الأمن داخل مناطق سيطرتها الرسمية.**

منذ لحظة الاختطاف، لم ترد أي معلومات عن مكان وجوده، ولم تتواصل أي جهة مع ذويه، كما لم تصدر الجهات الأمنية المحلية أي بيان أو توضيح، ما يرفع مستوى الخطورة ويدخل الحادثة ضمن إطار **الاختفاء القسري** وفق التعريف الدولي.

- **صورة للمخطوف محمود**

التقييم الحقوقي:

تُعد حادثة اختطاف محمود عدرة مثالًا واضحًا على **الاختفاء القسري**، وهو من أشد الانتهاكات خطورة، نظرًا لغياب أي معلومات عن مصير الضحية وعدم اعتراف أي جهة بالمسؤولية.

وقوع الحادثة في منطقة تخضع اسميًا لسيطرة الدولة، دون إجراءات حماية أو تحقيقات لاحقة، يشير إلى **قصور مؤسسي** في أداء الأجهزة الأمنية، ويساهم في خلق بيئة من الخوف وعدم اليقين المجتمعي

كما يعكس انتشار جهات مسلحة غير معرّفة داخل مناطق مأهولة بالسكان، ما يُعد مؤشرًا على **ضعف الدولة المركزية** في ضبط الأمن العام وضمان سلامة المواطنين.

المحافظة: محافظة طرطوس

المكان: محافظة طرطوس <مدينة بانياس <حي القوز

التاريخ: 8 كانون الأول / ديسمبر 2025 (تاريخ الحدث)، 9 كانون الأول / ديسمبر 2025 (تاريخ التوثيق)

نوع الانتهاك: القتل خارج نطاق القانون، استهداف قائم على الانتماء المجتمعي، ترهيب جماعي، تهديد الأمن الاجتماعي، استخدام سلاح غير منضبط، ضعف الدولة المركزية في ضبط الجهات الرديفة

التفاصيل الميدانية: وثق المركز الدولي للحقوق والحريات حادثة إطلاق نار مباشر من قبل مجموعات مسلحة تُصنّف كـ"قوات رديفة" موالية للحكومة السورية، استهدفت منازل مدنيين في حي القوز بمدينة بانياس، ذي الغالبية العلوية، مساء يوم 8 كانون الأول / ديسمبر 2025.

التوثيق:

وفق الشهادات: انطلقت الطلقات النارية من جهة حي رأس النبع، أحد معاقل الموالين لهيئة تحرير الشام في المدينة، أثناء ما وُصف بأنه "احتفال بعيد التحرير"، إلا أن الاستهداف طال بوضوح منازل محددة داخل حي القوز، ما أسفر عن **مقتل الشاب المدني عبد الله حسن (المعروف باسم عبود دكيش)**، وإصابة مدني آخر بجروح متوسطة.

ورغم وضوح اتجاه النيران ونتائجها، سارع الإعلام المحلي وصفحات موالية لهيئة تحرير الشام إلى **نفي الطابع المتعمد للهجوم**، وادعت أن ما حصل "طلقات طائشة أثناء الاحتفال"، دون الاعتراف بمكان وقوع الجريمة، أو سقوط ضحايا، ما يُعد **تضليلًا متعمدًا للرأي العام** وإخفاءً لحقائق موثقة بالأدلة والشهادات.

وبحسب شهادات متعددة من سكان الحي، فإن حالة من الذعر الشديد سادت بعد سقوط الضحية، خاصة مع تكرار هذا النمط من **الاستفزازات المسلحة** خلال الفعاليات الاحتفالية المفروضة، والتي تتزامن مع حملات رفض مدني وإضراب واسع تشهده مناطق الساحل السوري.

- **صورة الضحية عبد الله**

التقييم الحقوقي:

يشكل هذا الحادث انتهاكًا جسيمًا لحقوق المدنيين في الحياة والأمان، ويعكس نمطًا متكرّرًا من **الاستهداف العنيف للمجتمعات غير الممتثلة لفعاليات السلطة أو الجهات الموالية لها.**

الاستخدام المتعمد للأسلحة النارية ضمن أحياء مدنية، بالتوازي مع حملات إعلامية تنكر الواقعة أو تبررها، يسلط الضوء على **فشل السلطة في كبح جماح القوات الرديفة أو محاسبتها**، ما يدخل ضمن إطار **ضعف الدولة المركزية** في ضبط الجهات الحليفة ضمن مناطق نفوذها.

إضافة إلى ذلك، فإن ارتكاب الجريمة ضمن سياق ديني – طائفي واضح، يشير إلى **بُعد تمييزي** في الاستهداف، ويزيد من حدة التهديدات الواقعة على السلم الأهلي في الساحل السوري.

المحافظة: محافظة اللاذقية

المكان: محافظة اللاذقية <مدينة اللاذقية <حي دمسرخو

التاريخ: 8 كانون الأول / ديسمبر 2025 (تاريخ الحدث)، 9 كانون الأول / ديسمبر 2025 (تاريخ التوثيق)

نوع الانتهاك: استفزاز طائفي ممنهج، تخويف جماعي بالسلاح، تهديد الأمن الاجتماعي، التحريض على الكراهية الدينية، انتهاك الحق في السلامة النفسية والجسدية، ضعف الدولة المركزية

التفاصيل الميدانية: وثق المركز الدولي للحقوق والحريات تصاعدًا ملحوظًا في حدة التوتر داخل حي دمسرخو في مدينة اللاذقية، أحد الأحياء ذات الغالبية العلوية، وذلك على خلفية **رفض الأهالي المشاركة في الفعاليات السياسية المفروضة** تحت مسمى "عيد التحرير"، التي نظمتها الحكومة السورية المؤقتة.

التوثيق:

وفق الشهادات: شوهد في الحي عدد من الأفراد المسلحين، يرفعون **رايات هيئة تحرير الشام** ويتجولون بأسلحة خفيفة، بشكل علني، في سلوك يُظهر استعراضًا للقوة بطريقة استفزازية، تحمل **إشارات طائفية ضمن سياق سياسي ضاغط،** لا سيما أن الرايات والشعارات المرتبطة بها تحمل دلالات صدامية مع سكان الحي على أسس هوية دينية.

التحرك جاء في وقت يلتزم فيه الأهالي بإضراب واسع، دعا إليه مرجعون دينيون واجتماعيون في الساحل السوري، احتجاجًا على **انتهاكات أمنية وقمعٍ ممنهج تعرّض له أبناء الطائفة في الأشهر الأخيرة.** سُجلت حالة من الذعر لدى السكان، خاصة بعد تداول أنباء عن نية هذه المجموعات اتخاذ إجراءات تصعيدية ضد من يرفض الانخراط في الفعاليات.

ورغم علنية التحركات المسلحة، لم تُسجّل أي استجابة أمنية من قبل أجهزة الدولة، ما يعكس **ضعفًا واضحًا في قدرة الدولة المركزية على فرض الأمن ومنع الفوضى المسلحة في مناطق خاضعة رسميًا لولايتها.**

التقييم الحقوقي:

يمثل الحادث **استفزازًا ممنهجًا قائمًا على الهوية**، ويكشف نمطًا من السلوك المسلح يهدف إلى قمع الموقف الرافض للفعاليات الرسمية عبر الترهيب الديني والطائفي.

يُظهر غياب الاستجابة الأمنية ضعفًا متصاعدًا في قدرة الدولة على ضبط الجهات المسلحة غير الرسمية التي تنشط داخل المدن، في خرق واضح للحق في الأمن والكرامة.

المحافظة: محافظة حمص

المكان: محافظة حمص ←ريف تلكلخ ←قرية بيت حنا

التاريخ: 8 كانون الأول / ديسمبر 2025 (تاريخ الحدث)، 9 كانون الأول / ديسمبر 2025 (تاريخ التوثيق)

نوع الانتهاك: استفزاز طائفي مباشر، انتهاك حرمة أماكن العبادة، التحريض على الكراهية الدينية، تهديد السلامة النفسية، تقويض السلم الأهلي، ضعف الدولة المركزية

التفاصيل الميدانية: وثق المركز الدولي للحقوق والحريات حادثة ذات طابع طائفي، وقعت في قرية بيت حنا الواقعة في ريف مدينة تلكلخ بمحافظة حمص، حيث دخلت مجموعة من الأفراد الموالين للحكومة السورية إلى **أحد الجوامع في القرية**، وقام أحدهم بإطلاق **تكبيرات دينية عبر مكبرات الصوت** في وقت لا تُقام فيه صلاة أو فعالية دينية.

التوثيق:

وفق الشهادات: وقع الحدث في سياق سياسي وأمني مشحون، بالتزامن مع دعوات واسعة للإضراب المدني في أرياف الساحل السوري، احتجاجًا على ما وصفته المجتمعات المحلية بـ "الهيمنة المسلحة والانتهاكات بحق أبناء الطائفة." وقد اعتبر السكان المحليون هذه الحادثة **استفزازًا دينيًا مباشرًا ذا طابع طائفي وعدائي**، يهدف إلى تقويض الإضراب وكسر التماسك المجتمعي في البلدة، باستخدام **رموز دينية خارج سياقها**. ورغم حساسية

المكان (جامع)، وخطورة التصرف، لم تتدخل أي جهة أمنية لضبط المجموعة أو منع التكرار، ما يُشير إلى **تراخٍ رسمي في حماية الطوائف والمعتقدات من الاستغلال أو الإهانة.**

التقييم الحقوقي:

يمثل الحادث انتهاكًا مباشرًا للحق في **حرمة أماكن العبادة**، ويُظهر استخدامًا سياسيًا موجهًا للشعائر الدينية بقصد **إثارة التوتر الطائفي**، وزرع الخوف في المجتمعات المحلية.

ويعكس غياب التدخل الرسمي **ضعفًا متكررًا في قدرة الدولة على منع الاعتداءات على المعتقدات ومقدسات الأقليات.**

المحافظة: محافظة اللاذقية

المكان: محافظة اللاذقية <مدينة اللاذقية <حي اليهودية

التاريخ: 8 كانون الأول / ديسمبر 2025 (تاريخ الحدث)، 9 كانون الأول / ديسمبر 2025 (تاريخ التوثيق)

نوع الانتهاك: القتل خارج نطاق القانون، استهداف طائفي قائم على الهوية الدينية، إطلاق نار مباشر على المدنيين، ترويع جماعي، تهديد الحق في الحياة والأمان، ضعف الدولة المركزية

التفاصيل الميدانية: وثق المركز الدولي للحقوق والحريات وقوع **هجوم مسلح مباشر** استهدف منازل المدنيين في **حي اليهودية** بمدينة اللاذقية بتاريخ 8 كانون الأول / ديسمبر 2025، نفذته مجموعات مسلحة غير نظامية غير خاضعة لسيطرة الدولة.

التوثيق:

وفق الشهادات: أدى إطلاق النار العشوائي والمباشر إلى **إصابة تسعة مدنيين** بجروح متفاوتة، وفق مصادر طبية وشهادات محلية، وسط حالة كبيرة من الذعر والخوف بين السكان، الذين لجؤوا إلى الاحتماء داخل منازلهم.

لم تُسجّل أي استجابة فورية من قبل الأجهزة الأمنية الرسمية، رغم استمرار إطلاق النار، ما يؤكد **ضعف الرقابة الأمنية** وغياب الدور المؤسسي في حماية المدنيين داخل المدينة.

تأتي هذه الحادثة ضمن سياق من **التوتر الطائفي المتصاعد**، حيث أشارت شهادات السكان إلى وجود نمط استهدافي يتصل بالهوية الدينية للضحايا.

التقييم الحقوقي:

يمثل الهجوم **اعتداءً ممنهجًا على المدنيين**، ويدل على فلتان أمني خطير ضمن مناطق يفترض أنها تحت إدارة الدولة.

إطلاق النار المباشر على المنازل، دون أي هدف عسكري، يدخل ضمن **الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي** ويُظهر نمطًا قائمًا على **التمييز الديني واستهداف مناطق بعينها**.

فشل السلطات في احتواء الحدث أو حماية السكان يعكس **ضعفًا واضحًا في أداء الدولة المركزية**.

المحافظة: محافظة دمشق

المكان: محافظة دمشق <مركز المدينة <ساحة الأمويين

التاريخ: 8 كانون الأول / ديسمبر 2025 (تاريخ الحدث)، 9 كانون الأول / ديسمبر 2025 (تاريخ التوثيق)

نوع الانتهاك: القتل خارج نطاق القانون، استهداف مدنيين بشكل عشوائي، ترويع السكان، فشل في التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية، تهديد الأمن الاجتماعي، ضعف الدولة المركزية

التفاصيل الميدانية: وثق المركز الدولي للحقوق والحريات قيام مجموعات مسلحة تابعة لهيئة تحرير الشام – والتي تُعد بحكم القانون قوات غير حكومية خارجة عن سلطة الدولة – بشن هجوم مسلح عشوائي على منطقة ساحة الأمويين، الواقعة في مركز العاصمة دمشق، مساء يوم 8 كانون الأول / ديسمبر 2025.

التوثيق:

وفق الشهادات: الهجوم جاء عقب خروج هذه المجموعات عن سيطرة قيادتها المركزية، في مشهد يُظهر خللًا بنيويًا في هرم القيادة لديها. وقد استخدمت خلال الهجوم الأسلحة الخفيفة والمتوسطة، ما أدى إلى مقتل عدد غير محدد من المدنيين على الفور، بينهم أطفال ونساء، وسط مشاهد دامية لعشرات الجثث الملقاة في الساحة، حسب ما أظهرته الصور الأولية الواردة.

الضحايا هم من المدنيين المتواجدين في المنطقة لأغراض اعتيادية، ولم يُسجل وجود أي هدف عسكري ظاهر في محيط المكان أثناء وقوع الهجوم.

التصعيد ترافق مع إرسال تعزيزات مسلحة من قبل قيادة الهيئة من محافظات حمص ودرعا وريف دمشق، في محاولة لاحتواء الوضع المتدهور أمنيًا، لكن دون اتخاذ أي إجراءات فورية لحماية المدنيين أو وقف إطلاق النار العشوائي.

بالمقابل، روجت الوسائل الإعلامية التابعة للهيئة سردية مضللة، تزعم أن إرسال التعزيزات هدفه "ضبط الازدحام"، متجاهلة الحقائق الميدانية الموثقة والتي تشير إلى سقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين وتفاقم حالة الرعب والفوضى.

التقييم الحقوقي:

يشكل هذا الحدث انتهاكًا جسيمًا للقانون الإنساني الدولي، حيث يندرج ضمن أنماط الانتهاكات التي تُمارس بشكل جماعي ومنهجي من قبل جهات مسلحة غير خاضعة للسيطرة المركزية.

الهجوم المسلح على منطقة مدنية مكتظة، دون وجود هدف عسكري ظاهر، يُظهر تعمدًا في إيقاع أكبر قدر من الضرر على السكان، ويؤشر إلى استهتار كامل بمبدأ التمييز بين المدنيين والمقاتلين، إضافةً إلى ترويع السكان كوسيلة لفرض السيطرة.

كما يُظهر الحادث ضعفًا بنيويًا في قدرة الفاعل المسلح على ضبط عناصره، ما يؤدي إلى انهيار وظيفي في منظومة الأمان، خاصة في مناطق خارجة عن سيطرة الدولة السورية، بما يُصنَّف قانونيًا كـ "ضعف الدولة المركزية" في تلك المناطق.

ثالثا – الحكومة الاسرائيلية

المحافظة: محافظة دمشق

المكان: محافظة دمشق <المجال الجوي للمدينة والمناطق الجنوبية المحيطة

التاريخ: 8 كانون الأول / ديسمبر 2025 (تاريخ الحدث)، 9 كانون الأول / ديسمبر 2025 (تاريخ التوثيق)

نوع الانتهاك: انتهاك سيادة المجال الجوي لدولة عضو في الأمم المتحدة، تنفيذ عمليات استطلاع عسكري عدائي، تهديد مباشر للسلم والأمن الإقليمي، دعم مباشر لهجوم عسكري غير مشروع، استخدام غير مصرح به للقوة الجوية، تهديد الأمن المدني الجوي

التفاصيل الميدانية: وثق المركز الدولي للحقوق والحريات قيام **سرب من الطائرات الحربية الإسرائيلية** بانتهاك المجال الجوي السوري، حيث **دخل من جهة الجنوب السوري** وتقدم في **سماء دمشق.**

التوثيق:

وفق الشهادات: رُصدت **رحلات منخفضة الارتفاع** للطيران الحربي الإسرائيلي فوق مناطق جنوب العاصمة، وجود هذا السرب في الأجواء، دون إعلان رسمي أو تفويض دولي، يُمثّل **خرقًا صريحًا لسيادة المجال الجوي السوري،** كما يُعتبر تهديدًا مباشرًا لأمن الطيران المدني، خاصة أن منطقة التحليق تقع قرب مطارات مدنية وممرات جوية مستخدمة بانتظام.

التقييم الحقوقي:

يمثل دخول الطيران الحربي الإسرائيلي إلى **الأجواء السيادية لدولة عضو في الأمم المتحدة دون إذن أو تفويض،** سلوكًا عدائيًا وانتهاكًا صارخًا لميثاق الأمم المتحدة، ويُصنّف ضمن أعمال الاستفزاز العسكري والضغط الجوي الممنهج.

التحليق المنخفض في المناطق المأهولة يهدد **السلامة النفسية للمدنيين، وأمن الطيران المدني، والاستقرار الإقليمي،** خاصة عند ارتباطه بقصف مدفعي مباشر، ما يُظهر **نية مبيتة للمراقبة والاستطلاع الداعم للهجوم**

المحافظة: محافظة القنيطرة

المكان: محافظة القنيطرة <خان أرنبة <محيط المنطقة العازلة

التاريخ: 8 كانون الأول / ديسمبر 2025 (تاريخ الحدث)، 9 كانون الأول / ديسمبر 2025 (تاريخ التوثيق)

نوع الانتهاك: انتهاك لحرمة الأراضي السورية، توغل غير قانوني داخل منطقة منزوعة السلاح، استخدام القوة النارية ضد مدنيين عزل، إصابة مدنيين خلال مظاهرة سلمية، تهديد مباشر للسلامة الجسدية، خرق اتفاقية فك الاشتباك، انتهاك القانون الدولي الإنساني، خرق السيادة الإقليمية

التفاصيل الميدانية: وثق المركز الدولي للحقوق والحريات وقوع **توغل عسكري إسرائيلي محدود** في المنطقة العازلة قرب بلدة **خان أرنبة** بمحافظة القنيطرة، ظهر يوم 9 كانون الأول / ديسمبر 2025.

التوثيق:

وفق الشهادات: **دورية إسرائيلية مدرعة** دخلت **مشارف البلدة** الواقعة ضمن نطاق المنطقة المنزوعة السلاح المشمولة باتفاقية فك الاشتباك بين القوات السورية والإسرائيلية (1974)، وهو ما يمثل **خرقًا صريحًا لبنود الاتفاق.**

ردًا على هذا التوغل، **تجمّع عدد من الأهالي** في المنطقة القريبة من موقع التوغل، وقاموا برشق الآليات بالحجارة، في إطار احتجاج شعبي سلمي رافض للاختراق الإسرائيلي.

وفي المقابل، أطلقت **عناصر الدورية الإسرائيلية** الرصاص الحي بشكل مباشر، ما أدى إلى **إصابة مدنيين اثنين** بجروح متفاوتة، بحسب ما أكدته **مصادر طبية ومحلية رسمية.**

لم تقم القوة المعتدية بأي عملية اعتقال، وانسحبت لاحقًا إلى داخل حدود التي عليها من قبل القوات الإسرائيلية في الجولان، دون أن تصدر عن قوات "أندوف" (قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك) أي إدانة أو تعليق فوري.

التقييم الحقوقي:

يشكل هذا التوغل العسكري **خرقًا مزدوجًا** لكل من **السيادة السورية** و**اتفاقية فك الاشتباك لعام 1974** الموقعة تحت إشراف الأمم المتحدة، والتي تنص على حظر أي وجود عسكري إسرائيلي داخل المنطقة العازلة.

إطلاق النار على مدنيين غير مسلحين في سياق احتجاج سلمي يُعد **استخدامًا مفرطًا للقوة**، ويندرج ضمن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، لا سيما **الحق في السلامة الجسدية** و**حرية التعبير والتجمع السلمي**.

تجاهل قوات "أندوف" الحادثة أو التزامها الصمت الرسمي يشكل **ثغرة خطيرة في نظام الحماية الدولية المفترض في المنطقة**.